في افريقيا ، وذلك لدعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الاعضاء والدول الافريقية ، من خلال تقديم قروض بشروط مناسبه .

ووقع على اتفاقية المصرف ١٧ دولة ، وبلغ رأس ماله ٢٣١ مليون دولار ، على النحو التالي : السعودية تساهم بمبلغ ٥٠ مليون دولار ، ليبيا ٤٠ مليون دولار ، العراق ٣٠ مليون دولار ، دولة الامارات العربية ٢٠ مليون دولار ، الجزائر ٢٠ مليون دولار ، الكويت ٢٠ مليون دولار ، قطر ٢٠ مليون دولار ، المغرب ١٠ مليون دولار ، تونس ٥ مليون دولار ، لبنان ٥ مليون دولار ، عمان ٤ مليون دولار ، الاردن ١ مليون دولار ، البحرين ١ مليون دولار ، السودان ١ مليون دولار ، سورية ١ مليون دولار ، مصر ١ مليون دولار ، موريتانيا ١ مليون دولار ، فلسطين ١ مليون دولار . والمجموع ٢٣١ مليون دولار .

وقرر وزراء البترول العرب انشاء صندوق لتقديم القروض لافريقيا وذلك في اجتماعهم مع وفد لجنة الدول السبع الافريقية بالقاهرة في يناير ١٩٧٤ ، ويعمل على تقديم القروض بفائدة رمزية تقدر بـ ١ ٪ ، وقد رأس مال الصندوق بـ ٢٠٠ مليون دولار، ويلحق فيما بعد بالمصرف العربي للتنمية في افريقيا ، وقامت بعض الدول العربية البترولية بدفع نصيبها في الصندوق ، اذ دفعت السعودية ٤٠ مليون دولار ، والكويت ٣٠ مليون دولار ودولة الامارات ٢٠ مليون دولار ، وقطر ١٠ مليون دولار .

وجاء تشكيل وفد لجنة الدول السبع الافريقية بناء على قرار صادر عن المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية على ان تقوم هذه اللجنة باجراء اتصالات مع الدول العربية ، ودراسة آثار حظر البترول على الدول الافريقية ، والتباحث مع الدول العربية المنتجة للبترول لتخفيف نتائج الازمة البترولية على الدول الافريقية .

وتشكلت اللجنة من السودان وتنزانيا ومالي وزائير وغانا وبتسوانا والكاميرون(٥)، وعقد أول اجتماع للجنة في اديس ابابا وذلك في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٣ ، وانتخبت وزير خارجية السودان رئيسا لها .

وحضرت اللجنة الى مقر الجامعة العربية في القاهرة ، لدراسة التعاون العربي الافريقي في مجال البترول ، في ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ يناير ١٩٧٤(٦) واثيرت المسائل الخاصة بحظر النفط على الدول العنصرية ، ومشكلة النفط بكل جوانبها المتعددة مع مراعاة ظروف الدول الافريقية ، والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والافريقية على أسس مشتركة .

وأوصى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٣ بانشاء صندوق للتعاون الفني مع الدول الافريقية ، وذلك لتبادل المعونة الفنية ، ووافق مجلس الجامعة العربية في مارس ١٩٧٤ ، على انشاء هذا الصندوق ، على أن تتولى الامانة العامة ادارته ، ويضع مجلس الجامعة سياسته العامة ، ويراقب تنفيذها .

ويخصص للصندوق ١٥ مليون دولار كدفعة أولى وذلك لايجاد مجالات جديدة للتعاون الانمائي والفني بين الدول العربية والدول الافريقية ، واعداد الدراسات الفنية الاقتصادية للمشروعات وتوفير الظروف الملائمة للتنفيذ ، ومعاونة الدول العربية والافريقية في قيام المؤسسات اللازمة في اطار التنمية ، والتنسيق بين جهود الدول العربية والافريقية بشأن التطور العلمي والتكنولوجي ، واجتذاب المعونات الخارجية، وتوجيه الخبرات العربية للوفاء باحتياجات الانماء والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية والافريقية .